

الأموال التي تجب فيها الزكاة أربعة أصناف: السائمة من بهيمة الأنعام، زكاة السائمة من بهيمة الأنعام: الإبل، تجب الزكاة في بهيمة الأنعام بشروط أربعة: وبقر الحرش والسمقي لا زكاة فيها عند جمهور العلماء. أما المعلومة وهي التي يعلها صاحبها وينفق عليها، ولا ترعى أكثر الحول فلا زكاة فيها عند جمهور أهل العلم؛ لحديث علي ؓ مرفوعاً،) وأما السائمة أكثر الحول ففيها الزكاة؛ وفي صدقة الغنم في سائرتها إذا كانت الأربعين إلى عشرين ومائة شاة. ول الحديث بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: ((في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون. الشرط الثالث: أن يحول عليها الحول عند مالكها حولاً كاماً؛ فإن لم تبلغ الأمهات نصباً فبداية الحول من كمال النصاب بالنتائج، ومثال ذلك: رجل عنده أربعون شاة فولدت كل واحدة ثلاثة إلا واحدة ولدت أربعة، فأصبحت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان، الشرط الرابع: أن تبلغ النصاب الشرعي، وأما ما دون النصاب من الأعداد البسيرة فلا زكاة فيها، ونصاب بهيمة الأنعام بالتفصيل على النحو الآتي: أولاً: نصاب الإبل لا زكاة فيها حتى تبلغ خمس نذور، وتفصيل ذلك في حديث أنس ؓ: أن أبو بكر ؓ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: ((بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، فمن سُلّمَا من المسلمين على وجهها فليعطيها، ومن سُلّمَا فوقها فلا يعطى: في أربع وعشرين من الإبل بما دونها من الغنم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاصن أثني، فإذا بلغت ستة وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أثني، فإذا بلغت ستة وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت - يعني ستة وسبعين - إلى تسعين ففيها بنت لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربه، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة. ثلاثة شهور 15 أربع شهور 24 حقتان 120 ثلات بنات لبون 121 * ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي 140 حقتان وبنت لبون، وفي 150 ثلات حقيق، وفي 160 أربع بنات لبون، وفي 170 ثلات بنات لبون حقيقة، وفي 180 حقتان وابنتا لبون، أبو داود 1570]. وتجب الزكاة في الإبل بالشروط المتقدمة ، ووجوب الزكاة فيها بالسنة والإجماع: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين،)). في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة،)). فأجمع على وجوب الزكاة في الإبل علماء الإسلام . مسائل في زكاة الإبل: 1- الجبران في زكاة الإبل فقط، لحديث أنس ؓ أن أبو بكر ؓ كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله ﷺ: ((من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن تيسرنا له أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده الحقة وعنده الجذعة، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وعنده حقة؛ فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين)) . 2- من بلغت صدقته بنت مخاصن ولم تكن عنده ابن لبون، فإنه يقبل منه بدون أخذ الجبران؛ لحديث أنس ؓ الذي كتب له أبو بكر ؓ ، وفيه في رواية أبي داود: ((... فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاصن إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين؛ 3- الذي يؤخذ في زكاة الإبل الإناث دون الذكور إلا ابن اللبون إذا عدلت بنت المخاصن؛ والثانية ما لها سنة . أو حقة عن بنت لبون، أو عن بنت مخاصن، أو عن الجذعة ابنتي لبون أو حقيقين، لحديث أبي كعب ؓ وفيه: أن رجلاً وجدت عليه في زكاة إبله ابنة مخاصن فأعطى ناقة عظيمة فامتنع منها رسول الله ﷺ فذهب بها إلى رسول الله ﷺ فطلب منه أن يقبلها بدلاً من ابنته مخاصن، فقال رسول الله ﷺ: ((ذاك الذي عليك، وعن السمان سمينة، وليس غيرها في معناها؛ لأنها أكثر قيمة؛ ولأن الغنم لا تختلف فريضتها باختلاف سنها، أو بقر، أو غنم؛ لأن في حديث أنس الذي كتب له أبو بكر رضي الله عنهما: (...فإن لم يكن فيها بنت مخاصن فابن لبون ذكر)) ؛ وعلى هذا فيجزئ الذكر في الزكاة في مواضع: الثاني: ابن اللبون عن بنت المخاصن إذا لم توجد بنت المخاصن. الثالث: إذا كان المال كله ذكوراً . وليس على العوامل شيء .)) ؛ أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثة تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، وفي كل أربعين مسنة)) ثم تستقرض الفريضة: في كل ثلاثة تبيعاً أو تبيعة، وهكذا في كل 30 تبيع أو تبيعة وفي كل 40 مسنة * التبيع أو التبيعة: ما له سنة . * المسنة: ما لها سنتان . ووجوب الزكاة فيها: بالسنة، أما السنة؛ فل الحديث معاذ بن جبل ؓ أن النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثة تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة... ؛ ول الحديث أبي هريرة ؓ وفيه: ((. ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة بُطْح لها بقاع قرق لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتتطوه بأظلافها، كلما مرت عليه أولاه رُدَّ عليه آخرها، في

يُوْمَ كَانَ مَقْدَارَهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً حَتَّى يَقْضِي بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرِي سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)) . وَأَمَا الإِجْمَاعُ فَقَالَ الْإِمامُ ابْنُ قَدَّامَةَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ((وَأَمَا الإِجْمَاعُ فَلَا نَعْلَمُ اخْتِلَافًا فِي وجْهِ الزَّكَاةِ فِي الْبَقْرِ)) . ثَالِثًا: نِصَابُ زَكَاةِ الْغَنِمِ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرَ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لِمَا وَجَهَ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيْضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يَعْطِي)) الْحَدِيثُ وَذَكَرَ فِيهِ زَكَاةَ الْإِبْلِ، ثُمَّ قَالَ: ((. وَفِي صَدَقَةِ الْغَنِمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمَائَةً: شَاهٌ، إِنَّا زَادْتُ عَلَى عَشْرِينَ وَمَائَةً إِلَى مَائَتَيْنِ: شَاهٌ، إِلَى مِنْ شَاه٤٠ وَفِي ٥٠٠ خَمْسَ شَيَاهٍ، وَفِي ٦٠٠ سَتْ شَيَاهٍ، وَهَذَا . وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ الْثَّلَاثَمَائَةِ وَأَرْبَعَمَائَةِ شَيْءٍ؛ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَمَائَةَ...)) . وَوَجْهُ الزَّكَاةِ فِيهَا ثَابِتٌ بِالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ: وَلَا صَاحِبُ بَقْرٍ وَلَا غَنِمٌ لَا يُؤْدِي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بُطْحَ لَهَا بَقَاعٌ قَرْقَرٌ لَا يَفْقَدُ مِنْهَا شَيْئًا لَيْسَ فِيهَا عَقَصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عَضَباءٌ، وَتَطَوَّهُ بِأَظْلَافِهَا كَلَمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رُدًّا عَلَيْهِ أَخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارَهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرِي سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)) . وَأَمَا الإِجْمَاعُ؛ ثُمَّ فِي كُلِّ ٣٠ تَبَيَّعَ وَلَا هَرَمَة، بَنَتَا لِبَوْنَ ٩٦ حَقْتَانَ ١٢٠ • وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً . لَأَنَّ أَمْهَا ذَاتُ لِبَنٍ . • حَقَّةً: مَا لَهَا ثَلَاثَ سَنِينَ، لَأَنَّهَا اسْتَحْقَتِ الرَّكْوَبَ . وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ الْمُصْدِقُ)) ، وَفِي حَدِيثِ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ فِي الصَّدَقَةِ: ((وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ مِنَ الْغَنِمِ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ الْمُصْدِقُ)) . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْغَاضِرِيِّ عَلَى، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، رَافِدٌ عَلَيْهِ كُلَّ عَامٍ، وَلَا يَعْطِي: الْهَرَمَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ، وَلَمْ يَأْمِرْكُمْ بِشَرِهِ)) . وَقَدْ دَعَا النَّبِيُّ عَلَى مِنْ أَعْطَى فِي الزَّكَاةِ فَصِيَالًا مَهْزُولًا، اللَّهُمَّ لَا تَبْارِكْ فِيهِ وَلَا فِي إِبْلِهِ)) فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَجَاءَ بِنَاقَةَ حَسَنَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَى بَارِكَ فِيهِ وَفِي إِبْلِهِ)) . ٢- لَا يَأْخُذُ الْمُصْدِقَ كَرَائِمَ الْأَمْوَالِ وَلَا خِيَارَهُ وَلَكِنَّ مِنَ الْوَسْطِ؛ لِحَدِيثِ معاذَ عَلَى حِينَما بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْيَمَنِ وَفِيهِ: ((فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابًا)) . قَالَ الزَّهْرِيُّ: ((إِذَا جَاءَ الْمُصْدِقَ قُسِّمَتِ الشَّاءُ أَثْلَاثًا: ثَلَاثًا شَرَارًا، وَثَلَاثًا خَيَارًا، فَأَخْذَ الْمُصْدِقَ مِنَ الْوَسْطِ)) . ٣- مَا بَيْنَ الْفَرِيْضَتَيْنِ فِي زَكَاةِ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ أَوْقَاصٌ وَلَا زَكَاةً فِي الْأَوْقَاصِ، مُثْلِ الْزِيَادَةِ عَلَى الْخَمْسِ فِي الْإِبْلِ إِلَى التَّسْعَ، وَعَلَى الْعَشْرِ إِلَى أَرْبَعِ عَشْرَةَ، إِلَى نِهايَةِ أَوْقَاصِ الْإِبْلِ، وَالْغَنِمُ لَا زَكَاةً فِيهَا عَفْوًا وَتَرْغِيبًا لِلْمَلَكِ، وَشَكْرًا لِهِمْ عَلَى أَدَاءِ الْحَقِّ . ٤- إِرْضَاءُ الْمُصْدِقِ السَّاعِيُّ الْأَخْذَ لِلزَّكَاةِ وَإِنْ ظَلَّ؛ لِحَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى قَال: جَاءَ نَاسٌ - يَعْنِي مِنَ الْأَعْرَابِ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَى عَطَاءِ مُوْلَى عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَصَّابِ اسْتَعْمَلَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا رَجَعْ قَيْلَ لَهُ: أَيْنَ الْمَال؟ قَالَ: وَلِلْمَالِ أَرْسَلْتُنِي؟ أَخْذَنَاهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَخْذَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى، وَوَضَعَنَاهُ حَيْثُ كَانَ نَصْعَهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمِيدِ السَّاعِدِيِّ عَلَى: أَسْتَعْمَلُ النَّبِيَّ عَلَى رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يَقَالُ لَهُ: أَبْنَ اللَّتَبِيَّ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبَهُ قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا أَهْدِيَ إِلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى: ((فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأَمِكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتِكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟)) ثُمَّ خَطَبَنَا حَمْدَ اللَّهِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: ((أَمَا بَعْدَ فَإِنِّي أَسْتَعْمَلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مَا مَا وَلَانِي اللَّهُ فَيَأْتِيَ فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ لِي، وَاللَّهُ لَا يَأْخُذُ أَحَدًا مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لِقَيَ اللَّهُ تَعَالَى بِحَمْلِهِ عَلَى عَنْقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ٦- لَا زَكَاةً فِي غَيْرِ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ الْأَنْعَامِ، وَالْحَمِيرِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرَّقَّةِ...)) ؛ إِلَّا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَذَكُورَةُ قَدْ أُعْدَتْ لِلتجَارَةِ، فَفِيهَا زَكَاةٌ عَرُوضُ التَّجَارَةِ . إِلَّا مَا اسْتَثْنَى . ٨- شُرُوطُ الْمُخْرَجِ فِي الزَّكَاةِ مِنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ، يَشْتَرِطُ فِي ذَلِكَ شُرُوطَهُنَا: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْسَّنَنُ، وَالْبَقْرُ، وَالْغَنِمُ. وَقَدْ سَبَقَ مَا يَسْتَثْنَى مِنْ جَوَازِ إِخْرَاجِ الذَّكَرِ. الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَلَا تَكُونُ مَعِيَّةً عَيْبًا يَمْنَعُ مِنِ الْإِجْزَاءِ فِي الْأَضْحِيَّةِ، ٩- إِذَا مَلَكَ الْمُسْلِمُ أَقْلَى مِنَ النِّصَابِ مِنَ الْإِبْلِ، أَوْ أَقْلَى مِنَ نِصَابِ الْغَنِمِ، فَإِنَّهُ يَضْمِنُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ نِصَابِ عَرُوضِ التَّجَارَةِ وَتَرْزِكِ زَكَاةِ النَّقَدِينِ، أَمَا فِي غَيْرِ عَرُوضِ التَّجَارَةِ فَلَا يَضْمِنُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ . ١٠- الصَّوَابُ دُمُودُ عَدُولِ فِي جَوَازِ الْعَدُولِ عَنِ الْمَقَادِيرِ الْمُقْدَرَةِ مِنَ النَّبِيِّ عَلَى بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ فِي الزَّكَاةِ إِلَى القيمةِ إِلَّا الْجِبْرَانَاتِ الْمُقْدَرَةِ كَمَا فِي زَكَاةِ الْإِبْلِ؛ وَكَذَلِكَ زَكَاةُ الْفَطَرِ، فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ القيمةِ عَنِ الْعَيْنِ الْمُقْدَرَةِ فِي الزَّكَاةِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . ١١- تَؤْخَذُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمَيَاهِ، وَالْمَوَارِدِ وَفِي الدُّورِ، لِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شَعْبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى: ((تَؤْخَذُ صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ)) وَلَفْظُ أَبِي دَاؤِدَ: ((لَا جَلْبٌ وَلَا جَنْبٌ، وَلَا تَؤْخَذُ صَدَقَاتِهِمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ)) . ١٢- لَا يَشْتَرِي الْمُسْلِمُ صَدَقَتَهُ إِذَا وَجَدَهَا تَبَاعَ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَمْرِ بْنِ الْخَطَابِ عَلَى فَرْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوْجَدَهُ بُيَاعًا، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى عَنِ ذَلِكَ، ١٣- دُعَاءُ الْمُصْدِقِ لِأَهْلِ الصَّدَقَةِ عَنِ دَفْعِهِمُ الزَّكَاةِ؛ لِحَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَرْبٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ بِنَاقَةَ حَسَنَاءَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَى: ((اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي إِبْلِهِ)) . وَإِنَّ كَانَتِ الْأَمْهَاتِ لَمْ تَبْلُغْ نِصَابَهَا فَبِدَايَةُ الْحَوْلِ مِنْ كَمَالِ النِّصَابِ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ عَلِيٍّ عَلَى وَلَا يَعْرِفُ لَهُمَا فِي عَصْرِهِمَا مُخَالَفًا فَكَانَ إِجْمَاعًا؛ وَلَأَنَّهُ نَمَاءُ نِصَابِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَضْمِنَ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ كَأَمْوَالِ التَّجَارَةِ وَالْحُكْمِ فِي فَصْلَانِ الْإِبْلِ وَعَجُولِ الْبَقْرِ كَالْحُكْمِ فِي السَّخَالِ . ١٦- كُلُّ جَنْسٍ مِنَ الْإِبْلِ، وَالْغَنِمُ يَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ: وَهِيَ ذَاتُ سَنَامِينَ. وَالْبَقْرُ نَوْعَانِ: الْبَقْرُ الْمُعْتَادُ، وَيَضْمِنُ أَحَدَهُمَا

للآخر في تكميل النصاب إجماعاً . 17- الخلطة في بهيمة الأنعام السائمة الأصل فيها حديث أنس : أن أبا بكر ؓ كتب له التي فرض رسول الله ؓ : ((ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة))، ((وما كان من خليطين فإنهم يتراجون بينهما بالسوية)) . يرثانه، أو يشتريانه، النوع الثاني: خلطة أوصاف: بأن يكون مالُ كل واحد منها مميزاً ولكن اشتراكاً في المُراح، والراعي، والفحل. وكل النوعين المذكورين في الخلطة يؤثر في جعل مالهما كالمال الواحد في أمررين: وإن زادا على النصاب لم يتغير الفرض حتى يبلغوا فريضة ثانية، فلو كان لكل واحد منهما عشرون من الغنم كان عليهما شاة، لأن مالهما صار كالمال الواحد في الإيجاب، فكذلك في الإخراج. ويعتبر في الخلطة شروط خمسة: الشرط الأول: أن تكون الخلطة في السائمة من بهيمة الأنعام ولا تؤثر الخلطة في غيرها من الأموال. الشرط الثاني: أن يكون الخليطان من أهل الزكاة؛ فإن كان أحدهما مكتوباً أو ذمياً فلا أثر لخلطته؛ الشرط الثالث: أن يختلطوا في نصاب؛ فإن اختلطا فيما دونه مثل أن يختلطوا في ثلاثة في ثلاثة شاة لم تؤثر الخلطة. الشرط الرابع: أن يختلطوا في ستة أشياء لا يتميز أحدهما عن صاحبه فيها؛ فإذا اكتملت هذه الشروط كان مال الشخصين كالمال الواحد. الشرط الخامس: أن يختلطوا في جميع الحال من أوله إلى آخره . ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة)) قال الحافظ ابن حجر رحمة الله: قال مالك في الموطأ: ((معنى هذا الحديث أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة، وقال الشافعي رحمة الله: هو خطاب لرب المال من جهة وللساعي من جهة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثرة. والخلطة لها تأثير في الماشية: إيجاباً، وإسقاطاً، وتغليظاً، وتحفيضاً، ومن أمثلة ذلك: * لو كان لإنسان شاة وآخر تسع وثلاثون شاة واحتسبها حوالاً كاملاً فعليهما شاة على حساب ملكهما، يتراجعان بينهما بالسوية، وهذه الصورة تفيد تغليظاً؛ لأن كل واحد منها لو انفرد بملكه فلا زكاة عليه. يتراجعون بينهم بالسوية. ولم يثبت لأحد هم حكم الانفراد في شيء من الحال فعليهم شاة أثلاثاً. وهذا فالخلطة تفيد إيجاباً، وتحفيضاً وإسقاطاً . 18- إذا كانت سائمة الرجل الواحد في بلدان شتى وبينهما مسافة لا تقصّر فيها الصلاة أو كانت مجتمعة ضمّ بعضها إلى بعضٍ وكانت زكاتها كزكاة المختلطة بغير خلاف. وإن كان بين البلدان مسافة القصر فعن أحمد روایتان: إدحاهما: أن لكل مال حكم نفسه يعتبر على حدته إن كان نصابةً فيه الزكاة وإلا فلا، قال ابن المنذر: لا أعلم هذا القول عن غير أحمد، وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة .))؛ ونحمل كلام أحمد في الرواية الأولى: ((على أن المصدق لا يأخذها، لأنها موضع حاجة)) . قال ابن قدامة رحمة الله:((وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب سائر الفقهاء